

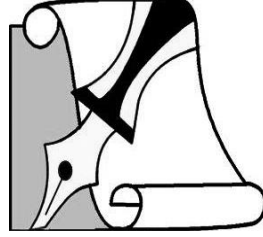


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مشروع تقسيم سوريا في الاستراتيجية الصهيون-أميركية

١ - مدخل تاريخي:

رأى "روجر أوين، الباحث في جامعة هارفرد"، أن التسوية الغربية للمنطقة العربية، عقب الحرب العالمية الأولى، قد أنتجت دولاً مصطنعة، ولا يزال تحقيق الاستقرار متعذراً فيها من دون حكم عسكري استبدادي، مما يدفع بالمجتمع الدولي اليوم للبحث عن ترتيبات جديدة تهدف إلى تحقيق الاستقرار بصورة أكثر واقعية، وذلك من خلال إعادة تقسيم المنطقة وفق حدود جديدة تحظى باعتراف عالمي كما وقع في السودان، أو من خلال تطبيق مفهوم: "التجزئة ضمن الحدود" كما هو الحال في العراق. وقد أخذت حالة من الهوس المجنون بشأن تقسيم المشرق العربي موجة ثانية بعد ما سمي "ثورات الربيع العربي"، خصوصاً في "الحالة السورية" التي أخذت بعداً مختلفاً من حيث الضراوة والشراسة والخبت أكثر مما كان لباقي الدول العربية التي كان لها نصيبها من أطروحات التقسيم كمصر والعراق واليمن وليبيا. حيث وصلت أطروحات التقسيم في الحالة السورية أوجها بعد التدخل الروسي في سوريا بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠. وبعد تأسيس قوات سوريا الديمقراطية الكردية التي توسعت في أماكن كبيرة بتغطية من الطيران الأمريكي. ونشر الباحث بجامعة "جورج تاون"، غبريال شينمان، بحثاً أشار فيه إلى أن الشرق الأوسط يدفع ثمن أخطاء الدول الغربية عندما رسمت خارطة المنطقة في مطلع القرن العشرين، مؤكداً أن مفتاح حل الأزمات السياسية في مرحلة الربيع العربي يكمن في إعادة رسم خريطة المنطقة فيما يتناسب مع طموحات الأقليات الإثنية والمذهبية. وأكد رئيس تحرير صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية "ألف بن" على ضرورة أن تسفر تطورات المنطقة عن صياغة خريطة سياسية جديدة تحترم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وذلك عبر تأسيس كيانات سياسية جديدة.

لقد شكّلت معاهدة "سيفر" في عام ١٩٢٠ أول الأسافين وأكثرها ضرراً في جسد سوريا الكبرى بالشكل الذي عُرفت به منذ أزمنة طويلة، خصوصاً أيام حكم العثمانيين. فلقد تم تقسيم سوريا الكبرى بين الفرنسيين والبريطانيين إلى ثلاث مناطق حينها: الأولى: منطقة شرقية تشمل دمشق وحلب وحماة وحمص والكرك، والثانية: منطقة غربية تشمل جبل لبنان والساحل الغربي من الإسكندرونة شمالاً واللاذقية وطرطوس حتى

بيروت جنوباً. والثالثة: منطقة جنوبية تشمل متصرفية القدس ولوائي عكا ونابلس. ووقع أيضاً على عاتق الفرنسيين ترسيم الحدود السورية اللبنانية فتمّ تشكيل دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠. ثمّ بالإتفاق بين البريطانيين والفرنسيين تمّ ترسيم الحدود السورية الفلسطينية عام ١٩٢٢. وقد أُلقت نتائج الاقتطاعات الجغرافية في الجسد السوري ظلّالها أيضاً على النخب الوطنية السورية المنقسمة أصلاً، إذ وجدوا أنفسهم في مأزق كبير حول كيفية التعامل مع الكيان المستحدّث الذي كافحوا من أجل منع نشأته على الصيغة التي أرادها له الفرنسيون. وكان الانقسام بين القُطريين والقوميين العربيين السوريين قد شكّل حالة قلقة أدت إلى تطور غير ناضج للهوية السياسية للكيان الجديد ومواطنيه. إذ تبنّى الحزب القومي السوري تحقيق مشروع سورية الكبرى، ووضع حزب البعث تحقيق الوحدة العربية كأهم هدف له، بينما تبنّى حزب الشعب تحقيق فكرة الهلال الخصيب، ومال الحزب الوطني إلى التقارب مع السعودية ومصر منعاً لقيام وحدة عربية تتسبب في حدوث اختلال في التوازن الإقليمي، كما أعلن بعض السياسيين إيمانه بالمملكة الهاشمية الكبرى.

في المقابل تزامنت تشوّهات جغرافية مع التقلّبات الأيديولوجية العاصفة المُشار إليها، إذ نشأت قبل الانتداب الفرنسي وما بعد الانسحاب العثماني في سوريا دولة على النمط الغربي الحديث تقوم على فكرة القومية العربية، وذلك في العهد الفيصلي نسبةً إلى الأمير فيصل بن الحسين، ركّزت في خطابها السياسي على الهوية العربية، لكن من المفارقة أنّ هذه الدولة التي تبنّت خطاباً قومياً حدثياً، قامت على شكل ملكي. والأخطر أنه بعد اندثار العهد الفيصلي، وبداية الانتداب الفرنسي، أظهرت الأقليات الدينية والطائفية رغبة في تحقيق الحكم الذاتي بعيداً عن السلطة المركزية في دمشق. بالإضافة إلى الأقليات العرقية من الشركس والأكراد والأرمن الذين أظهروا بدورهم قدراً مماثلاً من الضغينة لدعاة الفكر القومي الوحدوي.

كان من المخطط لدى سلطات الانتداب الفرنسي، تقسيم سوريا إلى ثمانية كانتونات على النمط السويسري، لكن الجنرال غورو ارتأى أن تكون أربع دويلات لأنّ تحمل مسؤولية أربع حكومات إدارية أمر مكلف ومتعذّر. وبعد انفصال دولة لبنان الكبير وعاصمتها بيروت بأيام قلائل، تمّ إعلان دولة حلب في عام ١٩٢٠ كدولة مستقلة، وإعلان دولة العلويين بعد ذلك بأسابيع والتي ضمّت اللاذقية وجبله وبانياس وصافيتا وطرطوس ومصيف. ثم أعلنت دولة جبل الدروز في النصف الأوّل من عام ١٩٢١ وترأس حكومتها سليم الأطرش وعاصمتها السويداء، بالإضافة إلى "دولة دمشق" التي كانت مقرّاً لسلطات الانتداب.

أصبحت الأكثرية السنيّة أقلية في دولة العلويين، كما وقعت إدارة دولة حلب بيد الأقلية الأرمنيّة نتيجةً لرغبة سلطات الانتداب الفرنسي. كما أنّ دولة الدروز التي قامت على جبل حوران كان يمثل الدروز فيها نسبة لا تقلّ عن ٢,٢ ٪ من مجموع سكان الإقليم. بالإضافة إلى هذا المستوى الحاد من الانقسامات الاجتماعية، برزت حالة الانقسام بين مجتمع الريف ومجتمع المدينة، ممّا دفع لاحقاً إلى ثورة الفلاحين.

في هذا السياق تعتبر الوثائق الفرنسية أهم الوثائق المتعلقة بتاريخ بلاد الشام، وقد قام المؤرخ اللبناني وجيه كوثراني بجمع كثير منها ووضعها في سياق تفسيري وتحليلي تاريخي، وضمّنها في كتابه "بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني، قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية"، الذي نشره المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في طبعته الثالثة عام ٢٠١٣ ونحن هنا سنستخدم بعض هذه الوثائق بما يخدم بحثنا ويسلط الضوء على تصميم الدول الاستعمارية والاستكبارية الغربية مع حليفها الصهيونية العالمية في الماضي والحاضر على تقسيم العالم العربي وخاصة سوريا ومنع تشكل قلعة حصينة ومنيعة للعروبة والحرية والاستقلال في المنطقة العربية. فتحت عنوان: الاستغناء عن فيصل وتشجيع الانقسامات بوجه "وحدة السلطة القومية"، ينقل الدكتور كوثراني، بريقة سرّيّة بعث بها الجنرال غورو إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بتاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩١٩، يعرض فيها الموقف الذي يجب اتخاذه من حكومة فيصل، فيرى أن ثمة ضرورة لتصفيتها، كي تتأمن السيطرة الفرنسية على سوريا. كما تدور البرقية حول المخاطر الناتجة عن المنطلقات القومية والتوحيدية على المصالح الفرنسية. ويركّز غورو في الوثيقة ذاتها، على أهمية الخصوصيات الإقليمية والطائفية في ضرب "الوحدة القومية"، ثم يوصي بقوله "ان إنقسامات سورية التي يجب أن تساعدنا في تنظيم البلاد بشكل عملي وملائم لسلطتنا، هي الآن ذات فائدة كبيرة لنا من أجل احتواء الحركة المنظمة ضدنا". وفي هذا المجال أوضح خبراء فرنسيون أن التعارض التاريخي المزمّن بين مفهومي الدولة والأمة لدى السوريين قد أدّى إلى نمو العقلية الفوضوية، وإلى أن يتشكل السكان في تجمّعات صغيرة أقواميّة أو إقليميّة. ولذلك استبعد دو كاي، مستشار المفوضية العليا في سوريا، بدوره، أي صيغة لـ"ملكّيّة موحّدة" واقترح تجزئة فدرالية لسورية، وفي رسالة له مضمّنة في أرشيف وزراء الخارجية الفرنسي بعنوان "فدرالية سورية" قال: "في الوقت الحاضر نلاحظ أن الأفكار عائمة جداً، وفي جزء كبير من الأوساط الإسلامية تسود فكرة أنه من الضروري أن نجعل لسوريا ملكاً يُحقّق وحدة البلاد. وبحسب رأيي أعتقد أن ذلك سيكون تدبيراً رديئاً". أما وجهة نظر الرئيس الفرنسي ميلران في حينه، فقد أوضحها في بريقة سرّيّة أرسلها إلى المفوض السامي الفرنسي غورو، يقول فيها: "إن النظام الذي يستجيب بصورة أفضل لمصالح سورية ومصالحنا أيضاً هو سلسلة دول مستقلة جمهورية الشكل، تتناسب مع تنوّع الأعراف والديانات

والحضارات، وتتحد في فدرالية تحت السلطة العليا للمفوض السامي ممثل الدولة المنتدبة. وبذلك لا تكون الوحدة وحدة إدارة مركزية، بل وحدة اقتصادية (جمركية ومالية)". ثم يوضح ميلران رؤيته لهذه الكونفدرالية السورية المقترحة والوحدات التي يُرشح أن تتكوّن منها، إذ يقول: "يمكن أن نتصوّر منذ الآن ثماني مجموعات مستقلة، هي من الشمال إلى الجنوب: سنجق الإسكندرون، مستلحقة حلب، مجموعة النصيرية، مستلحقة حمص، مستلحقة طرابلس، مستلحقة دمشق، وأخيراً حوران. وتتضمن هذه الأخيرة مجموعتين: الدروز والمسلمين". لكن الجنرال غورو خالف الرئيس ميلران الرأي وقال: "أما في ما يتعلّق بتقسيم هذه الكونفدرالية إلى ثماني أو تسع مجموعات، فإنّ ذلك يترتّب عليه نتائج خطيرة، فمن وجهة النظر السياسية بشكل عام، قد يخدم هذا التدبير فكرة الوحدة بدلاً من أن يقضي عليها، وذلك أن إنشاء مجموعات صغيرة لا تستطيع تأمين وجودها بنفسها، يجعلها تتكاتف وتتقارب بدافع الإحساس المشترك بوحدة المصالح". واقترح غورو بدلاً من ذلك العكس: "لأنه من السهل الإبقاء على التوازن بين ثلاث أو أربع دول كبيرة، يتيح لها وضعها أن تكفي نفسها بنفسها ويساعدنا عند الحاجة في تأليب بعضها على بعضها الآخر، وهذا واقع حساس تبدو بوادره بين دمشق وحلب". وقد نتج عن هذه المراسلات بين قائد جيوش فرنسا في الشرق، المفوض السامي هنري غورو وبين الرئيس الفرنسي ألكسندر ميلران، "سلسلة من المراسيم" عُرفت بـ "مراسيم التقسيم"، أصدرها غورو كممثل لسلطة الانتداب في سوريا، وذلك بين تاريخي آب ١٩٢٠ وآذار ١٩٢١. وقد بدأت سلسلة المراسيم هذه بفك أفضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا عن دمشق في ٣ آب ١٩٢٠، ثم تم إعلان قيام دولة لبنان الكبير في ٣١ آب ١٩٢٠، وترسيم الحدود مع تركيا في العام ذاته، وتم ترسيم دولة حدود دمشق وإعلان دولة حلب ودولة العلويين في تشرين الثاني ١٩٢٠، وأعطى لواء اسكندرون والجزيرة الإدارة الممتازة في التاريخ نفسه، ثم أعلنت دولة جبل الدروز في ٤ آذار ١٩٢١.

عقب اتفاقية سايكس-بيكو ١٩١٦ تمّ تقسيم ما تبقي من المشرق العربي عقب الحرب العالمية الأولى بين إنكلترا وفرنسا والتي أعقبها وعد بلفور ١٩١٧ الذي ينصّ على تأسيس دولة لليهود في فلسطين. وهذه الاتفاقية أنتجت خللاً بنيوياً ومشكلات مستدامة جغرافياً وسياسياً واجتماعياً وأيديولوجياً لأنها ضربت بعرض الحائط، حين تنفيذها، التركيبة العرقية والطائفية والعشائرية المتشابكة في كلّ من العراق وسوريا، من دون إعطاء أيّ حق بتقرير المصير لشعوب المنطقة.

وفى عهد جيمي كارتر الذي كان رئيساً لأمريكا في الفترة من ١٩٧٧-١٩٨١ تم وضع مشروع التقكيك، الذي وُضع في عهدة "برنارد لويس" المستشرق الأمريكي الجنسية، البريطاني الأصل، اليهودي الديانة،

الصهيوني الانتماء الذي وصل إلى واشنطن ليكون مستشاراً لوزير الدفاع لشؤون الشرق الأوسط. وهناك أسس فكرة تفكيك البلاد العربية والإسلامية، ودفع الأتراك والأكراد والعرب والفلسطينيين والإيرانيين ليقاتل بعضهم بعضاً، وهو الذي ابتدع فيما بعد مبررات غزو العراق وأفغانستان ومن ثم سوريا.

من ناحية أخرى طرح وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر في محاضرة بمدرسة: "جيرالد فورد للسياسة العامة" التابعة لجامعة ميشيغان، فكرة تقسيم سوريا على أسس إثنية وطائفية. وقد قال في محاضراته أن: "هنالك ثلاث نتائج ممكنة: انتصار (الرئيس) الأسد، أو انتصار السنة، أو نتيجة تنطوي على قبول مختلف القوميات بالتعايش معاً، ولكن في مناطق مستقلة ذاتياً على نحو أو آخر، بحيث لا تقمع بعضها البعض وهذه هي النتيجة التي أفضل رؤيتها تتحقق". وفي شهر آب ٢٠١٣ نشر "مركز ويلسون" للدراسات، دراسة تقترح خريطة لفض الاشتباك بين المعارضة والنظام في سوريا على طول الخط السريع بين دمشق وحلب، بحيث تصبح دمشق وحمص وحماة ومحافظات الساحل تحت حكم النظام، وتخضع القطاعات الشمالية والشرقية للمعارضة. وفي شهر حزيران ٢٠١٥ اقترح الخبير في الشؤون الأمنية بمعهد بروكينغز، مايكل أوهانلون، حسم الصراع في سورية من خلال تأسيس نظام فيدرالي يبدأ من منطقتين: كردية في الشمال ودرزية في الجنوب، ومن ثم إنشاء منطقة آمنة للعلويين وتشكيل مجلس إدارة علوي يعمل على توفير الخدمات الأساسية بالتنسيق مع الروس والإيرانيين. ووصف مدير عام وزارة المخابرات الإسرائيلية رام بن باراك، التقسيم بأنه "الحل الممكن الوحيد"، مؤكداً "أعتقد أنه في نهاية الأمر يجب أن تتحول سوريا إلى أقاليم تحت سيطرة أي من يكون هناك، العلويون في المناطق التي يتواجدون فيها والسنة في الأماكن التي يتواجدون فيها".

٢ - مخطط عوديد ينون:

في شهر شباط من عام ١٩٨٢ نشرت مجلة «كيفونيم» الإسرائيلية دراسة بعنوان «استراتيجية لإسرائيل في الثمانينيات» كتبها دبلوماسي إسرائيلي سابق يدعى عوديد ينون. وتطرح هذه الدراسة رؤية لما يتعين أن تكون عليه استراتيجية الحركة الصهيونية في التعامل مع العالم العربي، ودارت حول محورين:

الأول: يتعلق بالبنية الديموغرافية والاجتماعية والثقافية للمنطقة.

الثانى: يتعلق بالسبل الكفيلة بتحقيق أمن الدولة اليهودية بمعناه المطلق.

وفيما يتعلق بالمحور الأول، تؤكد الدراسة أن العالم العربي ليس كتلة واحدة متجانسة، إثنياً أو دينياً أو اجتماعياً، وإنما يضمّ تشكيلة أو خلطة غير متجانسة «موزاييك» تتصارع داخلها قبائل وطوائف وأقليات قومية وعرقية ودينية ومذهبية وغيرها، وأن «الدول العربية» القائمة حالياً صنعتها مصادفات تاريخية كمحصلة للتفاعل بين أطماع قوى خارجية (الاستعمار التقليدى ثم الحديث) وطموحات داخلية (جسدها قبائل وعشائر وحركات سياسية واجتماعية متنوعة). ولأنها دول لا تقوم على أسس راسخة وقابلة للدوام، فمن السهل تفكيكها وإعادة تركيبها على أسس جديدة، وهو ما يتعين على «إسرائيل»، من وجهة نظر «ينون»، أن تعمل عليه بكل طاقتها.

أما فيما يتعلق بالمحور الثانى فتؤكد الدراسة أن أمن «إسرائيل» لا يتحقق بالتفوق العسكرى وحده، رغم أهميته القصوى، ومن ثم تبدو الحاجة ماسة لتفكير استراتيجى من نوع جديد ومختلف يركز على عدم السماح بوجود دول مركزية كبرى في المنطقة، والعمل على تقنين ما هو قائم منها وتحويله إلى كيانات صغيرة تقوم على أسس طائفية أو عرقية. فإذا نجحت الحركة الصهيونية في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجى فإنها تكون قد ضربت عصفورين بحجر واحد: تحويل «إسرائيل» إلى دولة طبيعية فى محيطها تقوم على نفس الأسس التى تقوم عليها الدول المجاورة، ولأنها ستكون الدولة الأكبر والأقوى والأكثر تقدماً فى المنطقة، فسوف تصبح مؤهلة طبيعياً لقيادتها والتحكّم في تفاعلاتها والقيام بدور ضابط الإيقاع فى صراعاتها.

ولفهم ما انطوت عليه هذه الدراسة «الوثيقة» من خطورة، والدلالات المتعلقة بتوقيت نشرها، يتعين أن نأخذ فى الاعتبار:

١- أنها نُشرت بعد أقل من ثلاثة أعوام من إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وبعد حوالى ثلاثة أشهر فقط من اغتيال السادات، وقبل إتمام الانسحاب الإسرائيلى من سيناء (٢٥ نيسان ١٩٨٢).

٢- أن «إسرائيل» أقدمت على غزو شامل للبنان بعد أقل من أربعة أشهر على نشرها، وبدا سلوكها آنذاك وكأنه تطبيق حرفى لما ورد فى هذه الوثيقة. وربما كان هذا هو السبب الذى دفع برابطة العرب الأمريكيين إلى الاهتمام بها وترجمتها ونشرها فى ذات العام.

٣- تبين لاحقاً، وبما لا يقبل أي مجال للشك، أن «إسرائيل» لعبت دوراً محورياً في إقناع الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن بأهمية غزو واحتلال العراق، كما تبين أن سلوك الاحتلال الأمريكي تجاوب تماماً مع أهداف الحركة الصهيونية التي تضع تقسيم العراق أولاً على رأس أولوياتها.

ورغم أن «ينون» لم يطالب صراحة باستخدام القوة المسلحة، خصوصاً لتحقيق الهدف المتعلق بفصل سيناء عن مصر، إلا أنه يبدو على ثقة من أن السياسة المصرية سترتكب ما يكفي من الأخطاء لتمكين إسرائيل من استغلالها كأعداء تسمح لها بتحقيق أهدافها. وإذا كان اهتمام الحركة الصهيونية بتفتيت الدول العربية بأكملها يعود إلى اعتبارات يغلب عليها الطابع الأمني أو الاقتصادي، فإن اهتمامها بتفتيت دول المشرق العربي أي سوريا والعراق ولبنان بشكل خاص يعود إلى اعتبارات يغلب عليها الطابع الوجودي والحيوي. لذا لا تكتفي المخططات الصهيونية هنا بالتطلع إلى التفتيت وإعادة رسم الحدود، لكنها تشمل التمدد الجغرافي والإستيلاء على أراض جديدة واستيطانها تمهيداً لضمها، كما تشمل القيام بتغييرات ديموغرافية واسعة النطاق، بما في ذلك التهجير القسري للسكان. ومن الواضح أن رؤية ينون للمشرق العربي في الاستراتيجية التي يقترحها ترتبط ارتباطاً عضوياً برؤيته لطبيعة الدولة اليهودية وحدودها، وفي سياق هذه الرؤية يعتقد ينون أنه لا مجال للتمييز بين حدود ١٩٤٨ و حدود ١٩٦٧، لأن المهم بالنسبة لإسرائيل هو أن تكون حدودها آمنة، بصرف النظر عن موقع هذه الحدود على الخريطة. والحدود الآمنة في مفهوم ينون هي تلك التي تمكن إسرائيل من السيطرة على كل المنطقة الواقعة «بين النهر والبحر». والمقصود هنا ليس مجرد السيطرة العسكرية أو الهيمنة السياسية والاقتصادية، وإنما التجذر الديموغرافي، أي من خلال التواجد السكاني لليهود والذي بدونه لن يكون لإسرائيل أي مستقبل من المنظور الاستراتيجي. ولأن ينون يدرك إدراكاً واعياً أن هذا «الحلم الصهيوني» غير قابل للتحقيق إلا على جثة الدول العربية القوية أو المركزية، فقد كان من الطبيعي أن يحاول الإيحاء بأن جميع الدول العربية، التي تبدو في ظاهرها كبيرة أو قوية عسكرياً، بما في ذلك مصر، قابلة للانهياب والتحلل إلى مكونات صغيرة وضعيفة، وبالتالي لا يمكن أن تشكل تهديداً لإسرائيل على المدى الطويل. وإذا كان لبنان يبدو دولة منتهية في ذلك الوقت، فإن سوريا والعراق كانتا تثيران القلق بسبب قوتها العسكرية، ومع ذلك فقد بدا ينون مطمئناً تماماً إلى أنهما مرشحتان بدورهما للانهياب بسبب عوامل التحلل والتفتت الكامنة في بنيتها السياسية والاجتماعية. فقد اعتقد أن سوريا لا تختلف، من المنظور الطائفي، كثيراً عن لبنان، رغم وجود نظام عسكري قوي فيها لأنه نظام تسيطر عليه أقلية لا تتجاوز ١٢ في المائة من السكان، وبالتالي لن يكون باستطاعته أن يحتوي المعارضة السنيّة القوية. ولأنه اعتقد أن لبنان سينتكك رسمياً

لا محالة خلال فترة قصيرة، ربما لا تتجاوز شهوراً عدّة، توقع ينون أن سوريا ستتبعه حتماً على الطريق نفسه، ولن يكون بوسعها أن تقاوم طويلاً تلك العملية التاريخية الحتمية.

غير أن الرياح لم تهب على نحو ما تشتهي السفن الإسرائيلية، فقد فشل الغزو الإسرائيلي للبنان في تحقيق أهدافه. وتواكب ذلك مع بداية تشكيل أشرف مقاومة عرفها التاريخ البشري وتجسّدت في حزب الله، الذي سرعان ما تحوّل إلى لاعب مهم وأساسي، ليس فقط على الساحة اللبنانية وإنما في المنطقة ككل. وقد اضطرت "إسرائيل" في هذا السياق غير المتوقع إلى إعادة ترتيب أولوياتها في المنطقة، وراحت تركز على هدفين رئيسيين، الأول: إنقاذ عملية السلام مع مصر عقب اغتيال الرئيس السادات، والثاني: تغذية الحرب العراقية- الإيرانية بطريقة تؤدي إلى استنزاف طاقتهما وإمكاناتهما معاً، ثم جرت مياه كثيرة في أنهار المنطقة والعالم.

لم يكن من قبيل المصادفة أن الدول التي ورد ذكرها بالاسم في دراسة ينون، المنشورة منذ ما يقرب من ثلاث قرن، تبدو هي ذات الدول التي شملها مشروع «الشرق الأوسط الكبير أو الموسّع»، الذي طرحته الإدارة الأمريكية عقب إعادة انتخاب بوش لفترة ولاية ثانية عام ٢٠٠٤، وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدلّ على أن مشروع بوش الابن لإعادة ترسيم الشرق الأوسط يتطابق حرفياً مع مشروع التفتيت الإسرائيلي الذي كشفت عنه دراسة ينون قبل ذلك بربع قرن. غير أن الفرصة التي لاحت لبعض الوقت وحاولت "إسرائيل" استغلالها لتوظيف الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن لصالح مشروعها لتفتيت الوطن العربي سرعان ما أفلتت. فقد استطاعت الجمهورية الإسلامية في إيران بناء تحالف مناهض للمشروع الأمريكي- الإسرائيلي في المنطقة، شمل سوريا وحزب الله وحماس والجهاد. واستطاع هذا التحالف أن يصمد في وجه الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦، ثم في وجه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩ وكذلك ٢٠١٤. وبنجاح أوباما في الوصول إلى البيت الأبيض وقرار الإدارة الأمريكية الجديدة الانسحاب من العراق، بدأ مشروع الشرق الأوسط الجديد وكأنه دخل مرحلة التفتك والانهيال. غير أن اندلاع الثورات العربية في عدد كبير من البلدان العربية أطلق سلسلة من التفاعلات التي سعت "إسرائيل" باستماتة لتوظيفها لصالح مشروع التفتيت، سواء في طبعته القديمة أو من خلال طبقات أخرى منقحة.

في هذا السياق دعونا نتذكر حقيقة مهمة، هي أن "إسرائيل" لم تخترع الخلافات أو التباينات أو التناقضات القائمة داخل وبين الدول العربية والإسلامية، لأنها موجودة في بنيتها وفي تاريخها. ولذلك فإن كل

ما كان على "إسرائيل" أن تحاول القيام به هو العمل على تعميق تلك الاختلافات والتباينات، ودفعها إلى مستوى التناقضات الرئيسية، بل وتفجيرها كلما كان ذلك ممكناً ومناسباً لها. كما عليها، في الوقت نفسه، أن تقاوم كل محاولة لحل أو تجاوز تلك الاختلافات تحت أي شعارات كانت: وطنية أو قومية أو إسلامية.

٣ - مخطط برنار لويس الإجرامي:

برنار لويس هو العراب الصهيوني، أكثر أعداء الإسلام شراسة ولؤماً على وجه الأرض. وهو أيضاً صاحب أخطر مشروع في هذا القرن لتفتيت العالمين العربي والإسلامي من باكستان إلى المغرب، والذي نشرته مجلة وزارة الدفاع الأمريكية.

ولد "برنارد لويس" في لندن عام ١٩١٦، وهو مستشرق بريطاني الأصل، يهودي الديانة، صهيوني الانتماء، أميركي الجنسية. تخرّج في جامعة لندن ١٩٣٦، وعمل فيها مدرساً في قسم التاريخ للدراسات الشرقية الإفريقية.

كتب "لويس" كثيراً، وتداخل في تاريخ الإسلام والمسلمين؛ حيث اعتبر مرجعاً فيه، فكتب عن كل ما يسيء للتاريخ الإسلامي متعمداً، فكتب عن الحشاشين، وأصول الإسماعيلية، والناطقة، والقرامطة، وكتب في التاريخ الحديث نازعاً النزعة الصهيونية التي يصرح بها ويؤكددها. وقد نشرت صحيفة "وول ستريت جورنال" مقالاً قالت فيه: إن برنارد لويس المؤرخ البارز للشرق الأوسط قد وفّر الكثير من الذخيرة الإيدلوجية لإدارة بوش الابن في قضايا الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب؛ حتى إنه يُعتبر بحقٍ منظرًا لسياسة التدخل والهيمنة الأمريكية في المنطقة. وقالت الصحيفة: إن لويس قدّم تأييداً واضحاً للحملات الصليبية الفاشلة، وأوضح أن الحملات الصليبية على بشاعتها كانت رغم ذلك ردّاً مفهوماً على الهجوم الإسلامي خلال القرون السابقة، وأنه من السخف الاعتذار عنها.

برغم أن مصطلح "صدام الحضارات" يرتبط بالمفكر المحافظ "صموئيل هنتينجتون" فإن "لويس" هو من قدّم التعبير أولاً إلى الخطاب العام، ففي كتاب "هنتينجتون" الصادر في ١٩٩٦ يشير المؤلف إلى فقرة رئيسة في مقالة كتبها "لويس" عام ١٩٩٠ بعنوان جذور الغضب الإسلامي، قال فيها: "هذا ليس أقل من صراع بين

الحضارات، ربما تكون غير منطقية، لكنها بالتأكيد رد فعل تاريخي منافس قديم لتراثنا اليهودي والمسيحي، وحاضرنا العلماني، والتوسع العالمي لكليهما".

طوّر "لويس" روابطه الوثيقة بالمعسكر السياسي للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن العشرين؛ حيث يشير "جريشت" من معهد العمل الأمريكي إلى أن لويس ظلّ طوال سنوات "رجل الشؤون العامة"، كما كان مستشاراً لإدارتي بوش الأب والابن.

في ١/٥/٢٠٠٦ ألقى "ديك تشيني" نائب الرئيس "بوش الابن" خطاباً يكرّم فيه "لويس" في مجلس الشؤون العالمية في فيلادلفيا؛ حيث ذكر "تشيني" أن لويس قد جاء إلى واشنطن ليكون مستشاراً لوزير الدفاع لشؤون الشرق الأوسط.

لم يقف دور برنارد لويس عند استنفار القيادة في القارتين الأمريكية والأوروبية، وإنما تعدّاه إلى القيام بدور العراب الصهيوني الذي صاغ للمحافظين الجدد في إدارة الرئيس بوش الابن إستراتيجيتهم في العداء الشديد للإسلام والمسلمين، وهو شارك في وضع إستراتيجية الغزو الأمريكي للعراق؛ حيث ذكرت الصحيفة الأمريكية أن "لويس" كان مع الرئيس بوش الابن ونائبه تشيني، خلال اختفاء الاثنين على إثر حادثة ارتطام الطائرة بالمركز الاقتصادي العالمي، وخلال هذه الاجتماعات ابتدع لويس للغزو مبرراته وأهدافه التي ضمّنها في مقولات "صراع الحضارات" و"الإرهاب الإسلامي".

في مقابلة أجرتها وكالة الإعلام مع "لويس" في ٢٠/٥/٢٠٠٥ قال الآتي بالنص: "إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويون، لا يمكن تحضّرتهم، وإذا تُركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمّر الحضارات، وتقوّض المجتمعات، ولذلك فإنّ الحلّ السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم، وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية، وفي حال قيام أمريكا بهذا الدور فإنّ عليها أن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة؛ لتجنّب الأخطاء والمواقف السلبية التي اقترفتها الدولتان، إنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية، ولا داعي لمراعاة خواطرتهم أو التأثير بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم، ويجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك، إما أن نضعهم تحت سيادتنا، أو ندعهم ليدمروا حضارتنا، ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمّتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية، وخلال هذا الاستعمار الجديد لا مانع أن تقوم أمريكا

بالضغط على قيادتهم الإسلامية- دون مجاملة ولا لين ولا هوادة- ليخلصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة، ولذلك يجب تضيق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها، واستثمار التناقضات العرقية، والعصبيات القبلية والطائفية فيها، قبل أن تغزو أمريكا وأوروبا لتدمر الحضارة فيها".

لقد انتقد "لويس" أي محاولات لحل سلمي في المنطقة، وانتقد الانسحاب الصهيوني من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، واصفاً إياه بأنه عمل متسرع ولا مبرر له، فالكيان الصهيوني في رأيه يمثل الخطوط الأمامية "للحضارة الغربية"، وهي تقف أمام الحقد الإسلامي نحو الغرب الأوروبي والأمريكي، ولذلك فإن على الأمم الغربية أن تقف في وجه هذا الخطر البربري دون تلكؤ أو قصور، ولا داعي لاعتبارات الرأي العام العالمي، وعندما دعت أمريكا عام ٢٠٠٧ إلى مؤتمر "أنابوليس" للسلام كتب لويس في صحيفة "وول ستريت" يقول: "يجب ألا ننظر إلى هذا المؤتمر ونتائجه إلا باعتباره مجرد تكتيك موقوت، غايته تعزيز التحالف ضد الخطر الإيراني، وتسهيل تفكيك الدول العربية والإسلامية، ودفع الأتراك والأكراد والعرب والفلسطينيين والإيرانيين ليقا تل بعضهم بعضاً، كما فعلت أمريكا مع الهنود الحمر من قبل".

٤- تقسيم سوريا في فكر لويس:

في عام ١٩٨٠، بينما كانت الحرب العراقية المفروضة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية مستعرة، صرّح مستشار الأمن القومي الأمريكي زبغنيو بريجنسكي بقوله: "إن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن (١٩٨٠) هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الخليجية الأولى التي حدثت بين العراق وإيران تستطيع أمريكا من خلالها تصحيح حدود "سايكس-بيكو". وفي أعقاب إطلاق هذا التصريح وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية "البنجاجون" بدأ المؤرخ الصهيوني المتأمر "برنارد لويس" بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية للدول العربية والإسلامية جميعاً ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج ودول الشمال الإفريقي.. إلخ، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية، وقد أرفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة

للتفتيت بوجي من مضمون تصريح "بريجنسكي" مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس "جيمي كارتر - الرئيس الأسبق لأمريكا - الخاص بتسعير حرب خليجية ثانية تستطيع الولايات المتحدة من خلالها تصحيح حدود سايكس - بيكو بحيث يكون هذا التصحيح متسقاً مع المصالح الصهيونية الأمريكية. وفي عام ١٩٨٣ وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية على مشروع "برنارد لويس"، وبذلك تمّ تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسة الأمريكية الإستراتيجية لسنوات مقبلة.

الجدير بالذكر أن مجلس الشيوخ الأمريكي صوت كشرط لانسحاب القوات الأمريكية من العراق في ٢٠٠٧/٩/٢٩ على تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات وطالب مسعود برزاني بعمل استفتاء لتقرير مصير إقليم كردستان العراق واعتبار عاصمته محافظة (كركوك) الغنية بالنفط محافظة كردية ونال مباركة عراقية وأمريكية في أكتوبر ٢٠١٠ والمعروف أن دستور "بريمر" وحلفائه من العراقيين قد أقر الفيدرالية التي تشمل الدويلات الثلاث على أسس طائفية: شيعية في (الجنوب) / سنية في (الوسط) / كردية في (الشمال)، عقب احتلال العراق في آذار - نيسان ٢٠٠٣. أما بالنسبة لسوريا بالذات فقد تمّ تقسيمها إلى أقاليم متميزة عرقياً أو دينياً أو مذهبياً، ولذلك تمّ تبني تقسيمها إلى أربع دويلات هي:

أ- دويلة علوية شيعية (على امتداد الشاطئ).

ب- دويلة سنية في منطقة حلب.

ج- دويلة سنية حول دمشق.

د- دويلة الدرّوز في الجولان ولبنان (الأراضي الجنوبية السورية وشرق الأردن والأراضي اللبنانية).

إن برنارد لويس هو صاحب نظرية الاحتواء المزدوج التي صدرت بعد حرب الخليج الثانية وبعد صدور نظرية نهاية التاريخ لفرنسيس فوكوياما وقد جاء فيها ما يلي: بما أن العراق وإيران قوتان متعاضمتان في المنطقة لذا على أمريكا أن تستخدم إستراتيجية احتوائهما. والحقيقة الكبرى هي أن ما يحدث الآن من فتن وتقسيم إنما هو تحقيق وتنفيذ للمخطط الاستعماري الذي خططه وصاغته وأعلنته الصهيونية والصليبية العالمية لتفتيت العالم الإسلامي وتجزئته وتحويله إلى "قسيفساء ورقية" تكون فيه "إسرائيل" هي السيد المطاع .

إن القارئ لمشروع برنارد لويس والمتمعن به، يجد أنه قد تمّ العمل به ودخل حيّز التنفيذ منذ عام ١٩٨٠، حيث تلقفته منه الإدارات الأمريكية المتعاقبة من ريغن ١٩٨٠ - ١٩٨٨، وبوش الأب ١٩٨٨ - ١٩٩٢،

ومن ثم كلنتون ١٩٩٢ - ٢٠٠٠، وصولاً إلى بوش الابن ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨، ومن ثم باراك أوباما ٢٠٠٨ - ٢٠١٦ الذي دخل في فترة رئاسته مشروع "لويس" بشكلٍ موسّع.

بعد طرح برنارد لويس لمشروعه (القديم الحديث) لتقسيم المنطقة، ظهر الكثير من الدراسات والشروحات والمشاريع التي تتناول هذا الموضوع من قبل العديد من الكتاب الامريكان والصهاينة خصوصا بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، حيث في ٢٢/٧/٢٠٠٧ نشرت صحيفة الديار اللبنانية تقريراً من باريس عن محاضرة للسفير الأميركي الأسبق في لبنان ريتشارد باركر قال فيها "إن الرئيس جورج بوش سيعمل خلال الفترة المتبقية من ولايته الرئاسية على وضع أسس ثابتة لمشاريع "خرائط طرق" لمنطقة الشرق الأوسط تتطرق من تطلّعات القسم الأكبر من ممثلي الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية التي تتمحور كلها حول ضرورة منح الحكم الذاتي لهذه الأقليات عبر إقامة أنظمة حكم ديمقراطية فدرالية بديلة للأوطان والحكومات القائمة الآن". غير أن مشروع التفكيك هذا هو في الأساس مشروع يهودي قديم، ولعل أقدم وثيقة صهيونية تتحدث رسمياً عن تفكيك العراق وسوريا والوطن العربي هي تلك المعروفة باسم " وثيقة كارينجا"، الصحفي الهندي الذي أعطاه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وثيقة "هيئة الأركان الإسرائيلية" حول تفكيك المنطقة، فنشرها في كتاب يحمل عنوان "خنجر إسرائيل" عام ١٩٥٧. وهي وثيقة وضعت على خلفية العدوان الثلاثي على مصر، ونشرت بالعربية في تموز ١٩٦٧ عن "دار دمشق"، وتتحدث تلك الوثيقة عن إنشاء دولة درزية في "منطقة الصحراء وجبل تدمر"، ودولة شيعية في جبل عامل ونواحيه في لبنان، ودولة مارونية في جبل لبنان، ودولة علوية في اللاذقية حتى حدود تركيا، ودولة كردية في شمال العراق، ودولة أو منطقة ذات استقلال ذاتي للأقباط. وتضيف الوثيقة "تبقى المناطق العربية التالية: دمشق، جنوبي العراق، مصر، وسط العربية السعودية ومن المرغوب فيه إنشاء ممرات غير عربية تشق طريقها عبر هذه المناطق العربية". وهذا المشروع ينبع من اعتبارات إستراتيجية، لأن الكيان الصهيوني وقوى الهيمنة الخارجية لن تعرف الراحة ولا الأمن حتى:

١- يتم تفكيك دول المنطقة إلى دويلات متصارعة على أسس طائفية وعرقية.

٢- يتم شطب الهوية العربية الإسلامية لبلادنا. فتفكيك الهوية قبل تفكيك الجغرافيا.

٥ - التقسيم بين برنار لويس:

أ - وثيقة كامبل بنرمان:

"الوثيقة هي استراتيجية أوروبية لضمان سيادة الحضارة الغربية وطول أمدها: لذلك فهي ترى العالم من خلال ثلاث مساحات:

- المساحة الأولى: تتكون من الوحدات التي تقع في المنظومة المسيحية الغربية، وتقرر الوثيقة أن من واجب بريطانيا تجاه هذه المساحة من الحضارة - على أي حالٍ من الأحوال - ألا تكون السيادة على العالم خارج إطارها. أي أن هذه المنظومة الحضارية هي التي تسيطر على العالم ويظل زمام الأمور بيدها. فإذا كانت أي حضارة لا شك ستنتهي بحسب نظرة فلسفة التاريخ - فإنها يجب أن تضمن أن وريث هذه الحضارة من نفس المساحة ومن جوهر المنظومة الغربية.

- المساحة الثانية: وهي الحضارة الصفراء التي لم تتناقص مع الحضارة الغربية من الناحية القيمة لكنها قد تختلف معها في حساب المصالح. وهذه الحضارة يمكن التعامل معها والتعاطي معها تجارياً ويمكن غزوها ثقافياً لهشاشة منظوماتها القيمة ومن ثم فالتعامل معها يعتمد على الجانب المصلحي للكتلة المسيحية الغربية من العالم.

- أما المساحة الثالثة: فهي البقعة الخضراء أو الحضارة الخضراء فهذه المساحة من الأرض، تحتوي على منظومة قيمة منافسة للمنظومة الغربية، صارتها في مناطق كثيرة وأخرجتها من مناطق كثيرة ومن واجب الحضارة الغربية المسيحية أخذ احتياجاتها وإجراءاتها لمنع أي تقدم محتمل لهذه المنظومة الحضارية أو إحدى دولها لأنها مهددة للنظام القيمي الغربي.

وفي الإجراءات التي تتخذ مع هذه المساحة الثالثة (الحضارة التي تتناقص مع الغرب) تقترح هذه الوثيقة ثلاثة إجراءات رئيسية:

أولاً: حرمان دولة المساحة الخضراء من المعرفة والتقنية أو ضبط حدود المعرفة.

ثانياً: إيجاد أو تعزيز مشاكل حدودية متعلقة بهذه الدول.

ثالثاً: تكوين أو دعم الأقليات بحيث لا يستقيم النسيج الاجتماعي لهذه الدول ويظل مرهوناً بالمحيط الخارجي".

لم تأت "وثيقة كامبل" من فراغ، فالغرب الاستعماري كان يعدّ لأطروحة تمثل مراجعة شاملة لتاريخه وتاريخ العالم وعلاقاته الصدامية المستمرة مع العرب والمسلمين. والوثيقة تمثل مراجعة نقدية للمفاهيم العلمية والمعرفية والقيمية التي بنى عليها تفوقه وذلك من أجل الاستمرار في بناء قدراته وتجاوز أزماته ووضع القواعد المستقبلية للتعامل مع الشعوب الأخرى في العالم حتى تبقى تحت سيطرته ونفوذه وفي حقل تأثيره المعرفي.

كانت أبرز الدراسات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر منصبة على تفحص اللحظات الحاسمة في الصدام مع شرقنا العربي الإسلامي والتحولت الحاسمة الكبرى في منظوماته القيمة ونوجز ذلك فيما يلي:

أولاً: في حملات الفرنجة (الصلبيين): خاض الغرب تحت رايات الشعارات الدينية المضلّة أشرس الحملات في محاولة منه للسيطرة على عالمنا الغني باءت في محصلتها النهائية بالفشل وكانت اللحظة الحاسمة فيها عند أسوار عكا. أي قبل سبعة عشر سنة، بالضبط في صباح ١٨ أيار ١٢٩١ ميلادية.

ب- برنارد لويس:

وضع "برنارد لويس" مشروعه بتفكيك الوحدة الدستورية لجميع الدول العربية والإسلامية، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية، وأوضح ذلك بالخرائط التي تحتوي التجمعات العرقية والمذهبية والدينية والتي على أساسها يتم التقسيم، وسلّم المشروع إلى بريجنسكي مستشار الأمن القومي في عهد جيمي كارتر والذي قام بدوره بإشعال حرب الخليج الثانية حتى تستطيع الولايات المتحدة تصحيح حدود سايكس بيكو ليكون متنسّقاً مع المصالح الصهيونى الأمريكية المعاصرة.

وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية عام ١٩٨٣ على مشروع برنارد لويس، وتمّ تقنين المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسة الأمريكية الإستراتيجية المستقبلية وهي الاستراتيجية التي يتم تنفيذها وبدقة وإصرار شديدين ولعلّ ما يحدث في المنطقة من حروب وفتن يدلّ على هذا الأمر.

٦- تقسيم سوريا في مجرياته التنفيذية:

منذ أن بدأت الأزمة السورية والتحذيرات لا تنتهي عن مخططات التقسيم الجاهزة كخيار نهائي لهذه الأزمة، والإرهابيون الذين تم إدخالهم إلى الأراضي السورية والإنفاق عليهم، ومدّهم بالسلاح والعتاد هم في الأساس مجرد أداة لتنفيذ هذه المخططات.

قبل فترة وجيزة كانت الأزمة على موعد مع ثلاثة تطورات مهمة وهي، إنشاء «مناطق آمنة» تشمل أربعة أماكن هي «إدلب» وأجزاء من حلب واللاذقية وحمص، ثم التحركات العسكرية الأمريكية والأردنية والبريطانية على الحدود الأردنية السورية، وبين «المناطق» و«التحركات» تأتي ما سميت بـ«وثيقة حوران» التي تعد من أخطر الأفكار الكاشفة عن مخططات التقسيم، وقد تم توقيعها من شخصيات سورية معارضة تقيم في تركيا، وتنص على «إقامة إقليم أو منطقة حكم ذاتي تضم «درعا» و«السويداء» و«القنيطرة» في جنوب سوريا، ويطلق عليه «إقليم حوران الجنوبي»، وتدعو الوثيقة لوضع مشروع إدارة محلية لا مركزية في محافظة «درعا بجنوب سوريا، ويتم التسويق له بوصفه بداية لتطبيق نظام «فيدرالي» في سوريا، ووضعت الوثيقة أسساً وقواعد لتنظيم الجوانب الإدارية والخدمية والقضائية والقانونية والإعلامية والتعليمية والثقافية والدينية في المحافظة، وتتضمن مبادئ وتفصيلات قانونية تتعلق بالملكية والأحوال الشخصية والحريات العامة. لقد تبين أن الربط سهل بين المنطقة الجغرافية التي تتحدث عنها "وثيقة حوران" والمناطق التي يتم فيها الحشود العسكرية على الحدود الأردنية السورية، فتجمّع هذه الحشود تم على الحدود الجنوبية لمحافظة السويداء ودرعا، حيث يوجد ٤٥٠٠ مسلحاً إرهابياً ممن تم تدريبهم منذ فترة، إلى جانب هذه القوات ويتمركزون في منطقة «التنف» على الحدود السورية. وورد في الوثيقة أن منطقة الحكم الذاتي التي تتحدث عنها يدخل فيها «السويداء»، ممّا يقوي مسألة التوقع بأنه لو كان تم العدوان الأردني الأمريكي والبريطاني فسيكون الحاصل في حال نجاحه هو تكريس مسألة «الإقليم الجنوبي» الحامي لإسرائيل كأحد الأقاليم في ما يسمّى بـ«الاتحاد الفيدرالي السوري».

معلوم أن تقسيم أي بلد عربي يصب في مصلحة «إسرائيل»، وعلى هذا الأساس، أصدر مركز «بروشليم لدراسة المجتمع والدولة» ويرأسه وكيل وزارة الخارجية السابق الإسرائيلي «دوري غولد»، تقريراً قال فيه، إن الإقليم الذي يضم درعا وجبل الدروز «السويداء» والقنيطرة، يعد من أفضل الخيارات التي يمكن أن تسفر عنها التسوية الشاملة للصراع في سوريا. وقال إنه لو تم تطبيق ما جاء في «وثيقة حوران» فإن فرص تحول منطقة

جنوب سوريا إلى مناطق تهديد لإسرائيل سواء من خلال وجود إيران أو حزب الله تتقلص إلى حدٍ كبير. وأقرّ بأن ما جاء في هذه الوثيقة يعني عملياً تقسيم سوريا.

لقد أكد الأمين العام لـ "حركة النضال اللبناني العربي" النائب السابق فيصل الداود، في بيان له بهذا الخصوص، أن ما يسمّى "وثيقة حوران" هي صناعة إسرائيلية، لاقتطاع جزء من جنوب سوريا، وإقامة "منطقة حدودية آمنة"، لا تعني طائفة الموحّدين الدروز وهي براء منها، ولا أهالي محافظات السويداء ودرعا والقنيطرة، وأن ما أعلن عن شخصيات درزية سورية وافقت عليها، ليس هؤلاء إلاّ قلة قليلة، ويصنفون بالعملاء للعدو الإسرائيلي، كما أمثالهم في كل طائفة ودولة.

وأضاف: "لذلك، فإن قادة طائفة الموحّدين الدروز، بمشايعها وسياسيها سبق لهم ووقفوا ضد مشاريع ما سمي "دولة درزية"، كانت إسرائيل تبشر بها، وأسقطوها، وكانوا في طليعة المقاومة ضد العدو الإسرائيلي في الجولان المحتل كما في لبنان، وهذا هو تاريخهم القومي في مواجهة الاستعمار والاحتلال، وعبر أهالي جبل العرب، أنهم مع دولتهم السورية الموحدة، وضد كل من يعمل على إسقاطها لحساب دويلات طائفية أو تكفيرية إرهابية". في هذا السياق تجدر الإشارة إلى مؤتمر كامبل بنرمان، هو مؤتمر انعقد في لندن في ١٥ نيسان ١٩٠٧ واستمرت جلساته حتى ١٤ أيار ١٩٠٧، بدعوة سرّية من حزب المحافظين البريطانيين بهدف إيجاد آلية تحافظ على تفوق ومكاسب الدول الاستعمارية إلى أطول أمد ممكن، وقدم فكرة المشروع لحزب الأحرار الحاكم في ذلك الوقت، حيث ضمت الدول الاستعمارية حينها كل من: بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، إسبانيا، إيطاليا، وفي نهاية المؤتمر خرجوا بوثيقة سرّية أسموها "وثيقة كامبل" نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك هنري كامبل-بانرمان.

كان أهم ما ورد في الوثيقة:

(إن خطورة الشعب العربي تأتي من عوامل عدّة يملكها: وحدة التاريخ واللغة والثقافة والهدف والآمال وتزايد السكان) ولم ينس المؤتمر أيضاً، عوامل النّقد العلمي والفني والثقافي. ورأى المؤتمر ضرورة العمل على استمرار وضع المنطقة العربية متأخراً، وعلى إيجاد التفكك والتجزئة والانقسام وإنشاء دويلات مصنّعة تابعة للدول الأوروبية وخاضعة لسيطرتها، ولذا أكدوا فصل الجزء الأفريقي من المنطقة العربية عن جزئها الآسيوي، وضرورة إقامة الدولة العازلة Buffer State، عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية، وهكذا قام الكيان الصهيوني في هذا السياق.

لقد كان الأردن بنظامه العميل، دائماً خادماً وانياً للمشاريع الإستعمارية ذات الأبعاد الصهيونية، وبالتنسيق مع بريطانيا و"الكيان الصهيوني" ينفذ عمليات عسكرية سرية داخل الأراضي السورية لدعم الإرهابيين التكفيرين بما يُسمى "المعتدلين" المدعومين من قبل بني سعود، ليتسلّموا مفاتيح البادية السورية من "داعش" كما حصل في سنجار العراقية حين سلمها تنظيم "داعش" للأكراد من دون قتال يُذكر بإشراف أميركي مباشر، هذا في الوقت الذي كانت أميركا وماتزال تدعم "قوات سوريا الديمقراطية" المشكّلة من العشائر العربية والأكراد في الشمال، وتلتقي وتتصل بالجماعات الإرهابية التي تشرف عليها أجهزة المخابرات الأردنية وبني سعود في مناطق شرق سوريا (تدمر ودير الزور والرقّة)، وبالتالي يفرض أمراً واقعاً على الأرض لتحقيق أحلامهم بتقسيم سوريا.

تبرز أهمية الجنوب السوري إضافة إلى تأمين حزام أمني للكيان الصهيوني أهمية اقتصادية كبيرة، وبحسب تقرير مارتين أرمسترونغ (الجنوب مهم لإسرائيل حيث التقديرات الاقتصادية الحالية تشير إلى مخزن ضخم من النفط الخام في هضبة الجولان يفوق حجم مخزن السعودية)، وأيضاً يأتي ما يحدث في الجنوب استجابةً لما أكّده معهد بروكينغز عام ٢٠١٥ مطالبته أصحاب القرار في واشنطن عن العدول عن القتال عبر المجموعات الإرهابية والتدخل المباشر بقوات عسكرية أميركية.

ومن الأسباب المباشرة لتعديل الخطة الأميركية وتنفيذ مقترح معهد بروكينغز باستكمال العدوان على الدولة والشعب السوري، حيث تبدأ من الجنوب السوري متّجهة إلى الشرق والشمال الشرقي لسوريا اتصالاً مع مناطق النفوذ التي يسيطر عليها الأكراد بدعم أميركي، كل ذلك سببه الرئيس انتصارات الجيش العربي السوري والمقاومة والقوات الصديقة والرفيفة وعلى كامل الجغرافية السورية، في هذا الإطار يتجسّد الدور المشبوه للنظام الأردني ومخابراته في تحقيق وتنفيذ الأجندة والمصلحة الأميركية بالجنوب السوري، أما في الشمال فيتم عبر ورقة الأكراد واستبدالهم عوضاً عن الأتراك، إذ تقول هدية يوسف، الرئيسة المشتركة للمجلس التأسيسي للفيدرالية الديمقراطية شمالي سوريا (التي توسّعت من منطقة الإدارة الكردية في شمالي سوريا "روج آفا" لتضم أراضٍ عربية كبيرة)، تقول لصحيفة "الأوبزرفر" البريطانية: "إنّ الوصول إلى البحر المتوسط هو ضمن مشروعنا في شمالي سوريا، وهو حق مشروع لنا"، بحسب قولها. وعند سؤال هدية عمّا إذا كان ذلك يعني مطالبة الولايات المتحدة بتقديم دعمها السياسي لهم من أجل الحصول على طريق تجاري يصل إلى البحر، بمجرد أن يساعدها على استئصال داعش من شمالي سوريا، قالت: "بالطبع". وهذا كلّه

يصب في حقيقة الأمر في خدمة المشروع الصهيوني خاصة لناحية تصفية القضية الفلسطينية، عبر إيجاد كانتونات ودويلات طائفية وعرقية والدخول في صراعات بينية بعيداً عن الصراع الرئيس العربي_الصهيوني.

إن سياسة الإدارة الأميركية والغرب الأطلسي تتميز بالنفاق وازدواجية المعايير، واستراتيجية واشنطن لانتزاع شمال وشرق سوريا وجنوبها معاً هي استراتيجية تفاوض من موقع القوة لفرض شروط الحل، أو تقسيم البلاد في حال لم يتم التوافق على الحل الذي لا يناسبها، لكن هذا الخيار لم يحسب حساب الجيش العربي السوري والمقاومة الوطنية الشعبوية وحلفائهم القادرين على إعادة جنودهم محمّلين بتوابيت إلى بلادهم.

لقد كشفت صحيفة الأخبار اللبنانية عن برقية دبلوماسية صادرة عن السفارة البريطانية في واشنطن وتتكوّن من خمس صفحات أعدّها مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، ديفيد ساترفيلد خلال اجتماع عقده في واشنطن مع ممثلين عن "مجموعة سوريا الأميركية". وأضافت الصحيفة أن الاجتماع حضره إلى جانب ساترفيلد، رئيس فريق سوريا في وزارة الخارجية البريطانية هيو كلاري، ورئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية الفرنسية جيروم بونافون". وتابعت أن "البرقية الموجزة تحدّث فيها ساترفيلد بصراحة عن الهدف الذي ستعمل الولايات المتحدة على تحقيقه وهو التقسيم وفصل الشرق السوري وشمال الشرق السوري عن البلاد". وقال ساترفيلد، كما جاء في الإيجاز البريطاني، إن "الخطة التي يجب العمل عليها تتألف من خمس نقاط: تقسيم سوريا، تخريب سوتشي، استيعاب تركيا، وإصدار تعليمات إلى الوسيط الدولي ستيفان دي ميستورا لاستعادة جنيف، وتنفيذ ورقة من ثماني نقاط تتضمن الحل في سوريا كانت واشنطن قد قدّمتها إلى الاجتماع الأخير للمعارضة السورية وممثلي الحكومة في فيينا في السادس والعشرين من الشهر الماضي".

وقال وزير الخارجية الأميركي جون كيري إنه ربما يكون من الصعب إبقاء سوريا موحّدة إذا استغرق إنهاء القتال فيها مدة أطول، وهذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها مسؤول أميركي كبير عن خيار تقسيم سوريا، حيث دأبت واشنطن على تأكيد ضرورة المحافظة على سوريا ديمقراطية علمانية موحّدة. كما ألمحت روسيا من خلال سيرغي ريبكوف نائب وزير خارجيتها إلى أنها لن تقف ضد فكرة إنشاء دولة فدرالية في سوريا، معرباً عن أمله في أن يتوصّل المشاركون في المفاوضات إلى ذلك. وأضاف أنه "لا بد من وضع معايير محددة للهيكلة السياسية في سوريا في المستقبل تعتمد على الحفاظ على وحدة أراضي البلاد بما في ذلك إنشاء جمهورية فدرالية خلال المفاوضات".

أثارت هذه التصريحات موجات رفض من قبل أغلب السوريين الأحرار الذين يرون فيها خطوة باتجاه تمزيق بلادهم، وتحويلها إلى كانتونات هشة تحمل في داخلها بذور شقاق ستؤدي إلى سفك الدماء، خاصة أن الطرح الدولي يقوم على تقسيم البلاد لدويلات مذهبية وعرقية، بحيث تصبح للعرب دولة في الساحل، وللكرد دولة شمال سوريا، إضافة إلى إقليم للدروز، في حين يصبح وسط وجنوب وشرق سوريا الذي يسيطر تنظيم الدولة الإسلامية على مساحات واسعة منه دولة للسنة الذين يمثلون الأغلبية في البلاد.

ويرى مراقبون أن سوريا بطبيعتها الجغرافية وتداخل مكوناتها غير قابلة للقسمة وفق التصور الروسي الأميركي، إذ لا يستطيع أي مكّون الانفصال عن غيره، خاصة أن الأقليات المذهبية والدينية والعرقية لا جغرافياً محدّدة لها، وليست لها أغلبية بشرية إلا في أماكن محدودة غير مؤهلة لأن تكون أقاليم مستقلة بذاتها.

لاشكّ أن التقسيم ليس في مصلحة الشعب السوري، ويؤسّس لصيغة تعمق تفتت المنطقة وإبقاءها في حيز الإضعاف والتهميش، وهو يخدم مصلحة أطراف أخرى في مقدمتها إسرائيل ودولاً كأميركا التي لها رؤاها ومصالحها الإستراتيجية الخاصة وهي أن التقسيم سيخّج بالسوريين في حروب تستهلك بلادهم لعقود طويلة، وتكرّس تبعيتها وارتئانها لأطراف أخرى.

إلا أنّه خلافاً لكل ما تقدّم، دارت الدوائر على مشاريع التقسيم وأصحابها بسقوط حلب وعودتها إلى حضان الدولة السورية، وخرجت المدن السورية بأكثرية عن سيطرة الجهاديين الإرهابيين والمسلّحين المأجورين المدعومين من الولايات المتحدة ودول عربية معروفة بحيث دخلت الحرب الإجرامية على سوريا منعطفاً جديداً يعطي الغلبة لروسيا على أميركا في بلاد الشام، حتى ولو لم تضع الحرب أوزارها بعد. هكذا أصبحت مدن السويداء، درعا، دمشق، حمص، طرطوس، اللاذقية، حماة، حلب، دير الزور والحسكة كلها خارج سيطرة المسلّحين والجهاديين لتعطى الأرجحية لنهاية مبدئية لمشروع تقسيم سورية، ولتفرض وحدة سورية من جديد وتتسبب مشروع أميركا وإسرائيل لإنشاء فيديرالية كردية في الشمال تمتدّ من الحسكة الى عفرين، وأخرى في الشمال الشرقي تضمّ مدينتي الرقة ودير الزور، وفي الجنوب حيث مناطق درعا والقنيطرة لتشكل منطقة عازلة بين سورية وإسرائيل.

لقد انقلب السحر على الساحر في العدوان العالمي على سوريا بحيث سمحت أخطاء أميركا بولادة نقاط متعددة لا تصبّ في مصلحتها أبداً، لا تكتيكياً ولا استراتيجياً، فقد ولدت الحرب:

١ - منطقة نفوذ روسية لم يكن الكرملين يحلم بها في الشرق الأوسط.

٢ - أعطت فرصة لروسيا لفرض نفسها في المحافل الدولية وإثبات أنها تستطيع الدفاع عن أصدقائها حين تدعو الحاجة، في الأمم المتحدة كما على أرض المعركة بدعمٍ عسكري يتناسب مع حجم الاستحقاق.

٣ - سمحت لروسيا بمناورات عسكرية حيّة يحلم بها أي جيش على الأرض، فأخذت منها العبر وأجرت تجارب عسكرية لقوّتها الضاربة لتتعلّم نقاط الضعف والقوة ومراقبة العدو وتكتيكاته المختلفة الفريدة من نوعها، وكذلك أخذت الدروس من أداء حلفائها على الأرض وطرق القتال لدى المتحاربين وأنواع السلاح الأكثر تأثيراً في معارك معيّنة.

٤ - أظهرت روسيا أسلحتها الاستراتيجية وطائراتها وحاملة الطائرات قدرتها على ضرب أهداف بعيدة المدى لتفتح لها سوق أسلحة كان محظوراً عليها.

٥ - أعطت «حزب الله» اللبناني بقوّته المنظّمة غير النظامية فرصة فريدة لاستخدام أسلحة كلاسيكية بأسلوب حرب عصاباتي على يد وحداته الخاصة ولإتقان الحرب وإدارتها بالتناغم مع سلاح طيران حليف (للمرة الأولى) ضدّ عدو تدرب على أيدي القوات الخاصة الأميركية، وكذلك عدوّ أيديولوجي يتمتّع بأهداف دينية تجعله يقاوم حتى الموت متمتعاً بخبرات سنين طويلة اكتسبها في أفغانستان ضدّ روسيا وفي العراق ضدّ أميركا وفي سورية، وطوّرها ليضيف عليها أسلحة كلاسيكية غنمها من الجيش السوري. وكذلك أعطي «حزب الله» الفرصة ليكون حليف روسيا وحليف سورية على أرض المعركة لينقل هذه الخبرات إلى حربه المقبلة مع حليف أميركا الأول، إسرائيل.

٦ - أعطيت إيران الفرصة لدخول سورية من الباب العريض لمشاركتها بالدفاع عن بقاء الدولة ووحدة الأرض ممّا سيعزّز مقبوليتها أكثر من ذي قبل في المجتمع السوري.

٧ - حوّلت الحرب السورية، الجيش السوري من جيش كلاسيكي يخدم في التكنات العسكرية وجيش غير احترافي، إلى جيش محترف خبير الجبهات على أنواعها كافة، وتعلّم التناغم مع أذرع الجيش الأخرى أثناء

القتال. وهذا ما دفع القيادة العسكرية لإيجاد قوات رديفة، مثل جيش الدفاع الوطني، أكثر عقائدية واندفاعاً على جبهات القتال، وإنشاء ١٦ لواء جديداً على غرار الوحدات الخاصة مجهزين بأفضل الأسلحة وذلك بعدما تلقوا على مدى أكثر من سنة ونصف السنة، التدريب المكثف على كل أنواع الاسلحة لمحاكاة التنظيمات غير النظامية والقتال مثلها، مما سيمكن دمشق من تشكيل جبهة جديدة من المؤكد أنها ستفتح بقوة الطلب السوري باستعادة الجولان المحتل.

أخيراً لا يمكن إغفال الدور الإسرائيلي، في ما يسمّى «المنطقة العازلة» والإسهام إلى جانب الأردنيين والأميركيين في قضم الجنوب السوري بذريعة محاربة «داعش»، وكذلك المشاركة في معارك حوض اليرموك «في الظل». إذ تتابع قوات خاصة إسرائيلية عن قرب منطقة حوض اليرموك، وتستخدم الطائرات المسيّرة لجمع المعلومات. إلا أن النشاط المستجد لجيش الاحتلال يتمثل في قيام استخباراته وبطريقة مباشرة في تشكيل «جيش لحد» جديد على أنقاض بعض الجماعات المسلّحة في القنيطرة، وليس كما كان الحال سابقاً في استثمار فصائل موجودة. وعلم أن إسرائيل تقود تشكيل ما يسمّى «فرسان الجولان» بقيادة المدعو أحمد مخبير الخطيب الملقّب بـ«أبو أسد» من بلدة مسخرة، وهو غير المدعو محمد الخطيب من بلدة كناكر، الملقّب بـ«كليتوتون» قائد ما يسمّى «ألوية الفرقان» الذي يعدّ ذراعاً أخرى لشعبة المخابرات العسكرية الإسرائيلية «أمان». وبحسب المعلومات، وصل تعداد اللواء إلى نحو ١٢٠٠ مقاتل، بينهم مسلحو جباثا الخشب ونبع الصخر وقرى درعا والقنيطرة، يتقاضون رواتب تراوح بين ١٠٠ دولار أميركي و٦٥ ألف ليرة سورية، ومساعدات عينية أخرى.

٨ - خاتمة:

يستشهد الباحثون والسياسيون أثناء حديثهم عن تقسيم سوريا "كحلٍ مُستدام للأزمة الحالية" بالعودة إلى تجربة تقسيم البوسنة والهرسك وفق اتفاق "دايتون" وإلى بلدين هما دولة البوسنة والهرسك ودولة جمهورية صربيا، فالصراع الذي استمر من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ هناك جعل بقاء البوسنة بلداً موحداً أمراً مستحيلاً، ممّا دفع الأطراف المتفاوضة في مدينة دايتون الأميركية إلى تبني فكرة التقسيم برعاية دولية شملت روسيا وأميركا ودولاً أخرى. وصحيح أن التقسيم كان حلاً لأزمة دموية في البوسنة، إلا أنه لا يعدّ بالضرورة أفضل خيار للسوريين، ولا ننسى أن الشعب السوري سبق له أن رفض التقسيم الذي فرضه عليه قائد جيوش فرنسا في

الشرق، المفوض السامي هنري غورو بين أغسطس ١٩٢٠ ومارس ١٩٢١ والذي قسّم سوريا بحجّة أن مكوّناتها الدينية والعرقية متنوّعة وغير متمازجة مع بعضها البعض. فقد رفض حينها السوريون حل التقسيم وأي مشاريع أخرى مشبوهة كانت تهدف إلى تحويل سوريا إلى مجموعة من الدويلات تمزّق النسيج الاجتماعي للسوريين، سواء بحسب العرق أو الدين. فهل سيرفض الشعب السوري مرة ثانية المحاولة الأخطر لتفكيك سوريا أرضاً وشعباً من باب "إنقاذ" السوريين؟

لقد كُتِبَ الكثير وقيل الكثير بشأن مشاريع تقسيم سوريا واحتمالات نجاحها أو فشلها، وهي مشاريع نالت اهتمام الكثير من مراكز الدراسات والباحثين والصحفيين وتمّ تسريب الكثير من الخرائط التي تتعلّق باتفاق جديد حول المشرق العربي، بعض منها تم تداوله بين مراكز الدراسات بشكلٍ جاد وفعلي والبعض منها أقرب للضربات الصحفية التي لا تمت لواقع المشاريع المطروحة حول التقسيم بصلة. ومع أن هذه الخرائط والمشاريع التقسيمية طالت كل المشرق العربي، لكن سخونة الوضع السوري وتعهّده والانقسامات الدولية حوله، جعلت ملف تقسيم سوريا محط الاهتمام والتداول في الدرجة الأولى. وفي هذا المجال رأى المحلل السياسي ومدير مركز أوكلاهوما لدراسات الشرق الأوسط، الأمريكي "يهوشوا لانديس" أن الحل باعتقاده من الممكن أن يتم من خلال تقسيم سوريا إلى جزئين: "الجزء الأول إلى الشمال وهو دولة سنّية فيها الميليشيات الإرهابية وداعش، وإلى الجنوب دولة لنظام (الرئيس) بشار الأسد". ورأى غريغوري غوس، الخبير والباحث في مركز بروكنجز، في مقالة بعنوان "هل هذه هي نهاية اتفاقية سايكس-بيكو؟" وهل سنشهد إعادة رسم مهمة لحدود الشرق الأوسط؟ وأجاب "لا يبدو أن الحدود "المصطنعة" التي رسمتها بريطانيا وفرنسا حول المشرق العربي عقب انهيار الامبراطورية العثمانية تسير إلى رمقها الأخير". وبالشأن السوري قال: "على غرار لبنان خلال حربه الأهلية، قد ينتهي الأمر بسوريا إلى حالة من التقسيم الفعلي، ولكن لا يبدو أن أي قوة أجنبية ستبدي استعدادها للاعتراف باستقلال أي من تلك الدويلات السورية. ولا يبدو كذلك واضحاً أن قادة هذه الدويلات السوريين سيدعون للإستقلال الرسمي".

أما الباحث السياسي مهنا الحبيب فقال في مقالة على موقع الجزيرة. نت، بعنوان "الشرق الإسلامي والحروب الصفرية": "لست أعرف ما إذا كان طرح مشروع تقسيم سوريا -وتحديداً في هذه اللحظة- يمثّل خياراً موضوعياً"، ويضيف: "إنّ أكبر تحدٍّ يواجه الغرب -الذي اعتمد مساراً يخلق له بديلاً عن سايكس بيكو- هو كيف يتعامل مع الخرائط الجديدة، حين يسقط بنيان سايكس بيكو ذاتياً، وكيف يتعامل مع الأنظمة الرسمية توظيفاً أو تحجيماً، أو مواجهة للمتمرد منها". ويخلص للقول: "يبدو مسار التقسيم أمراً مطروحاً لتعزيز معادلة

تقسيم المقسم، وهو ما يجعل المنظمات الكردية التي انخرطت في المشروع، حسان طروادة مهماً جداً لكل القوى".

وعن النظام الفيدرالي في سوريا، كتب منير الخطيب في جريدة الحياة ١٨ / ٣ / ٢٠١٦: "لم تكن أزمات الكيان السوري، منذ تأسيسه بداية القرن الماضي، ناجمة عن عدم قيام نظام فيدرالي، بل هي أوسع من ذلك بكثير. والسوريون الذين فشلوا طيلة قرن في بناء دولة وطنية لأسباب مختلفة، لن يستطيعوا إقامة نظام فيدرالي ناجح للأسباب ذاتها. فتشكيل هكذا نظام أكثر تعقيداً من تشكيل النظام المركزي". وقال في سياقٍ آخر: "المرجح هو أن تتطابق حدود الفيدرالية المقترحة في أذهان المشتغلين عليها، مع الحدود الجغرافية التي سترسمها الحرب الدائرة على الأرض السورية بالارتباط مع هذه الإشكاليات الثلاث، أي المسألة الكردية، والحالة المذهبية السنية - العلوية، وحدود المنطقة الشرقية من سورية، التي تسيطر عليها الفصائل الإسلامية المتطرفة. لكن ذلك لن يؤسس إلا لفيدرالية فاشلة، لأن الميليشيات المختلفة القومية والمذهبية ومن خلفها القوى الدولية والإقليمية الداعمة لكل منها، هي من سيخط حدودها".

وكتب جيمس ستيفريد وهو جنرال متقاعد في البحرية الأمريكية في صحيفة "الفورين بولسي" مقالاً بعنوان: "قد حان الوقت بشكل جدي للتفكير بتقسيم سوريا" وذلك في تاريخ ٩ / ٣ / ٢٠١٦ حيث قال: "وقف إطلاق النار في سوريا يأتي في ظل فاجعة سكانية وإنسانية كبيرة، المشاكل الحقيقية ما تزال موجودة حول مستقبل الرئيس السوري بشار الأسد والخلاف السعودي - الإيراني الذي يأخذ شكلاً جيوسياسياً دينياً عدا عن الخلاف التركي - الروسي الذي بدأ يأخذ منحاً استراتيجية وتكتيكية أكثر من ذي قبل". والأسباب هذه تجعل النظر إلى سوريا في إطار بوتقة دولة واحدة أمراً بعيد المنال.

ونشرت صحيفة النيويورك تايمز تحليلاً قام به الصحفي روبرت رايت بتاريخ ٢٨ / ٩ / ٢٠١٣ بعنوان "تخيّل إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط" أو "كيف قد تصبح خمسة دول عبارة عن أربعة عشر دولة؟". وقد كانت هذه الدول هي سوريا والعراق واليمن وليبيا والعربية السعودية. في الملف السوري رأى رايت أن سوريا ستقسم إلى ثلاث أقاليم على الأقل، الإقليم الأول: هو الإقليم "العلوي" الذي سيحكم دمشق وحمص والساحل، والإقليم الثاني: سيحكمه الأكراد وهو الذي يتمد على طول الحدود التركية وسيتوحد تدريجياً مع كردستان العراق. والإقليم الثالث: هو الإقليم السنّي الذي سيحكم ما تبقى وربما يتوحد مع الوقت مع الإقليم السنّي العراقي.

أخيراً لعل أول مظهر من مظاهر محاولات تقسيم سورية قد حدث في الشمال السوري، وتُعد المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية من سوريا مصدر النفط الوحيد في البلاد، وهي المهياة أكثر من غيرها لتكون أول منطقة حكم ذاتي، وقد عبر وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعالون عن ذلك بقوله إن "كردستان سوريا قد تأسست بالفعل". ومع تشكيل كانتونات الإدارة الذاتية الكردية، التي فرضها حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، الذي يُعتبر نسخة سورية لحزب العمال الكردستاني (PKK)، حين أرسى دعائم ما يشبه دويلة لشعب، له برلمان، دعاه «مجلس شعب غربي كردستان»، وشكل قوات عسكرية، دعاها «قوات حماية الشعب»، وشكّل أيضاً شرطة معروفة باسم «أسايش»، لعبت دوراً كبيراً في ملاحقة وقمع الناشطين الأكراد المختلفين مع توجّهات الحزب وممارساته التي تمخّضت أيضاً عن حكومة ودستور ونظام تعليمي خاص بأجندته.